تأثير المال الفاسد على الثقافة السّياسية في الجزائر:دراسة في الواقع و متطلّبات الحل.

The impact of corrupt money on political culture in Algeria: actually studying and the requirements of the solution

بلعسـل محمـّد

جامعة محمد بوضياف – المسيلةmohammed.belasal@univ-msila.dz.

تاريخ الاستلام: 2021/05/09 تاريخ القبول: 2022/06/07 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

تركّز هذه الدراسة على ظاهرة تأثير المال الفاسد على الثقافة السّياسية في الجزائر، و ذلك بالتركيز على الواقع و متطلّبات الحل. تأتي هذه الدراسة لكي تحلّل و تناقش هذه الظاهرة، و هي تحاول الاجابة على الإشكالية التالية: كيف يمكن خلق ثقافة سياسية في الجزائر بعيدة عن تأثير المال الفاسد فيها؟ .

توصّلنا في هذه الدراسة على أنّ المال الفاسد جعل الثقافة السياسية في الجزائر ثقافة سكونية ريعية، و أدى إلى خلق وضع عام زعزع ثقة المواطن في مؤسسات دولته، و لتجاوز ذلك يتطلب توفّر إرادة سياسية فعلية و تشجيع الشباب لممارسة السياسة و استغلال الوسائل الرقمية الجديدة.

كلمات مفتاحية:تأثير، المال الفاسد، الثقافة السّياسية، الجزائر.

Abstract:

This study focuses on the phenomenon of the influence of corrupt money on political culture in Algeria and this focus on reality and the requirements of the solution. This study comes in order to analyze and discuss this phenomenon, and is trying to answer the following problem: how can create a political culture in Algeria far from the influence of corrupt money? .

In this study, we have reached that corrupt money made political culture in Algeria is a peaceful and unemployed culture.

Keywords: influence, corrupt money, political culture, Algeria.

المؤلف المرسل: د. بلعسل محمد، **الإيميل:**mohammed.belasal@univ-msila.dz

مقدمة:

لا شك أنّه لا يوجد في العصر الحالي مؤثر قوي على الحياة السياسية و الاجتماعية أكثر من المال، فهو الموجّه للسياسات و صانع للمشاريع، و خالق لسلوكيات جديدة قوامها أنّ من يدفع أكثر يهيمن أكثر. لذلك تأثير المال بصفة عامّة على نسق الدولة ككل شيء طبيعي، و عرفته البشرية منذ القدم، لأنه لولا وجود المال لما وجد العمل، و لما حاول الانسان تحفيز نفسه و الاخرين على التقدم و التطور. ليس المشكل في وجود المال بقدر ما يكمن المشكل في طريقة استغلاله نحو الطرق التي تخدم المصلحة العامة، فالمال اذا تم توظيفه في الاتجاه غير الصحيح يصبح نقمة على الجميع، و يخلق ظواهر يصعب تحديد آثارها و عواقبها على جميع المستويات و الأصعدة.

في هذا السّياق لاحظنا أن الجزائر أثّر فيها المال بشكل واضح قبل 22 فيفري 2019، و المقصود بالمال في سياق هذا البحث هو المال الفاسد(CORRUPT MONEK)، الذي جعل فعل التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية رهينة في يد أشخاص عاثوا في الأرض فسادا، و نشروا سلوكيات و ثقافة قائمة على أن المحرك الفعلي لعملية التنمية هو المال الفاسد، و ليس على الكفاءة و النزاهة و الاخلاق السياسية السمحاء و التي تملك الروح الوطنية المخلصة و تعي حجم المسؤولية على مصالح الناس و تسيير شؤونهم الخاصة و العامّة بصدق و أمانة.

إن الاشكالية المراد الاجابة عنها في هذه الورقة البحثية هي**كيف يمكن خلق ثقافة سياسية في الجزائر بعيدة عن تأثير المال الفاسد فيها ؟.**

يمكن تفكيك هذه الاشكالية المطروحة لمجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمال الفاسد؟ .
- و ما علاقة المال الفاسد بالسياسةو الثقافة في الجزائر؟ و ماهي أبعادها؟
- كيف السبيل لخلق ثقافة سياسية نزيهة في الجزائر تساهم في عملية التنمية المجتمعية؟

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات العلمية التالية:

- المال الفاسد في الجزائر أنتج ثقافة سياسية ريعية و ساكنة أدت لتدهور الأوضاع العامة في نسق الدولة.

- الواقع الجزائري تسيطر عليه ثقافة سياسية لا تراع مصلحة الوطن و المواطن.

- الثقافة السياسية السائدة في الواقع الجزائري لا يمكن تغييرها الاّ بتفعيل عناصر التغيير السّياسي السليم القائم على الارادة و الشباب و التكنولوجيا الجديدة.

لمعرفة مدى صحة الفرضيات المطروحة في هذه الورقة البحثية اقتضت الحاجة لتوظيف منهجية التحليل النقدي التي تعتمد على تفسير الظاهرة المدروسة و التنبؤ بما ستؤول اليه في المستقبل. فالهدف من هذا البحث ليس وصف ظاهرة تأثير المال الفاسد على الثقافة السياسية فقط، و إنما محاولة تقديم تفسير علمي لها و الوصول الى نتائج تساعدنا في تجاوز هذه المشكلة من مرحلة التأثير السلبي نحو مرحلة التأثير الايجابي الداعم لعملية التنمية الوطنية و المحفز للأشخاص لخوض ممارسة سياسية شفافة قائمة على الحرية و التنافس و النزاهة و المصداقية.

2-المال الفاسد و الثقافة السّياسية: شرح المفاهيم و تحديد العلاقة:

في ظل التطورات العالمية الراهنة نجد أن موضوع تداخل المال بالسياسة زادت شدة النقاشات عليه، و إثارة الاهتمام به في قضايا التنمية و التطور، فهو ليس شأنا وطنيا داخليا فقط، و إنما تعرفه جل دول العالم، و هذه العلاقة الاقتصادية السياسية لاقت أبحاث و دراسات كثيرة، أسهبت في إعطاء مدلولاتها، و إظهار حقيقتها،و نظرا لأهمية تحديد معاني المفاهيم المدروسة و العلاقة بينهما، سوف نتطرق في هذا الجزء الأول من الدراسة الى معرفة معاني المال الفاسد و الثقافة السياسية و العلاقة التي تربط بينهما.

1.2. مدلول المال الفاسد:

يتضح لنا أن "المال الفاسد" هو مفهومركّب يتكون من مصطلحين هما المال و الفساد. و عليه، يقصد بالمال (Money) "الأشياء التي يمتلكها الشخص أو عدد من الأشخاص يكون معترف بها قانونياً، وتكون

على هيئة (نقود، سيارات، سندات)؛ حيث يتم استخدامها لعمليات المقايضة لبيع وشراء السلع أو لتطبيق استثمارات معينة، وقد تختلف كيفية التداول المالي استناداً لتحديد حكومات الدول"(موقع المصطبة،2021).فالمال بهذا المعنى هو تلك الأشياء التي يمتلكها شخص أو عدة أشخاص في شكل سيولة مالية (نقود) أو عقارات أو سندات في البنوك أو غير ذلك تأخذ اطارا شرعيا لا يخالف قوانين الدولة، و يستغل هذا المال في المشاريع و الاستثمارات التي تخدم الاشخاص و المجتمع و الاقتصاد و لا يؤثر على السلوك السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي سلبا. فالمال هو تلك النقود و العقارات و المنقولات التي يمتلكها الناس أو بعض منهم و يستغلونها بعقلانية في النهوض ببلدهم في جميع المجالات دون إلحاق أي ضرر عليه ماديا أو معنويا، داخليا أو خارجيا، فإذا كان المال عكس هذا المفهوم فيصبح في هذه الحالة مالا فاسدا، و الفساد هو "اختلاس السلطة المفوضة لتحقيق مكاسب خاصة"(Transparency International France)، و ليس مكاسب عامة.

و على هذا الأساس يمكن القول أنّ المال الفاسد هو ذلك المال الذي يملكه شخص أو عدة أشخاص يستغلوه بطريقة غير قانونية في المشاريع و البرامج التي تضر المجتمع و مؤسسات الدولة أكثر مما ينفعها، فبدلا من أن هذا المال يخدم المصلحة العامة نجده ينحرف لخدمة المصلحة الخاصة، و هو نتاج ثقافة فساد في المنظومة التي تسيطر عليه و تستغله و تستفيد منه، و هذا المال الفاسد نجده يسود في الدول الريعية أكثر منه في الدول التي لا تعتمد على الريع في تنميتها الوطنية.

2.2. معنى الثقافة السياسية: يقصد بالثقافة السياسية (Political culture) على أنها "جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين غير أنها بمجموع عناصرها تكون تركيبا منضمّا ينضوي على طبيعة سياسية"(رؤى لؤي،2017)، فالثقافة السياسية تدخل في حيّز الثقافة العامة للمجتمع، و تؤثر فيه و تتأثر به، غير أنّ مجال تركيزها يكون على السّلوك السياسي و ليس الاجتماعي. الثقافة السياسية هي نتاج عن الثقافة العامة السائدة في المجتمع، حيث كلما كانت هذه الاخيرة ذات مستوى ثقافي واع و عال، كانت سمة الثقافة السياسية كذلك، و مثال ذلك أنه إذا كان التوجه العام في الدولة يدعم المشاركة و التشاور و العمل الجماعي كلما كانت الثقافة السياسية تتبنى أفكار الديمقراطية و التشاركية في الحياة السياسية.

الثقافة السياسية هي صحوة فكرية و توجه نفسي عام نحو القضايا السياسية التي تهم المجتمع و تنمي مؤسسات الدولة، و على هذا الاساس يمكن القول أن "الصحوة التي عاشها المجتمع العربي في الآونة

الاخيرة هي شاهد على أنّ الثقافة السّياسية العربية اختارت طريق التغيّر الثوري، ثقافيا و اجتماعيا، و سياسيا، كمضامين قيمية معيارية، تحقيقا لطموحاتها في تجاوز إرث الدكتاتورية"(حلواني، 2013، ص192) .

3.2.علاقة المال بالثقافة السياسية: المال عصب الحياة. الكل يلهث وراء المال، ويقال أيضاً المال يشتري كل شيء. عبارات كثيره تلحق بالمال دلالة على قوّته في تحقيق المطالب والرغبات. هذه المقولة لها أوجه كثيرة، وتوظفها كل النظم السّياسية، الديمقراطية والديكتاتورية الشمولية، وحتى الجماعات والحركات توظف المال في شراء حاجة الفقراء للمال .ويقال في السياسة الأمريكية عادة «المال لبن السياسة»، وتوفر البيئة السياسية الأمريكية بيئة صالحة لتأثير المال، وذلك إشارة لما يلعبه المال في تحريك السياسة على الرغم من ديمقراطية النظام وتقنين الاستخدام السياسي للمال. إلاّ أن النظام السياسي الأمريكي نظام مفتوح، بمعنى كل شيء بالانتخابات، والانتخابات تحتاج لنفقات مالية تتوفر لدى اللوبيات ورجال المال والشركات والأغنياء.(شراب، 2021)

يرتبط المال بالسياسة ارتباطا وثيقا، حيث يوجد من الباحثين من يؤكد أنّ "التغيير السياسي عملية اقتصادية، فالعامل الاقتصادي هو أساس عملية بناء مجتمع ديمقراطي مبني على أسس الحق و المساواة"(حلواني، 2013، ص193). كما "يرى ألموند و باول أن التحديث الاقتصادي و التنمية السياسية ليسا شيئا واحدا، فقوى التغيير الاقتصادي و الاجتماعي لا تنتج دائما تنمية سياسية، فهذه الأخيرة تحدث عندما لا تستطيع بنى الثقافة السياسية القائمة أن تستوعب التغييرات الموجودة و التحديات و المشاكل المطروحة"(شحماط و جصاص، 2013، ص38).

من خلال ماتقدم ذكره نلاحظ أن العامل الاقتصادي له دور كبير في توجيه الثقافة السياسية، و ذلك من خلال تغلغل هذا المال في المؤسسات السياسية، و إعتمادها عليه. فالكثير من ظواهر الفساد السياسي نتجت عن توظيف المال الفاسد في الحملات الانتخابية و تزوير نتائج الانتخابات لصالح أشخاص ليس لهم الكفاءة اللازمة لتقلد مناصب سياسية في مؤسّسات الدولة و العمل في إطار سلطتها.

1. واقع المال الفاسد في التأثير على الثقافة السياسية في الجزائر:

لا شك أنّ "المال الفاسد أخطر ما يهدّد العمل السّياسي عموما والفعل الانتخابي خصوصا بعد التزوير والعزوف الانتخابي"(بن محمد،2017) الذي عرفته الجزائر في الانتخابات الرئاسية و التشريعية و المحلية التي جرت سابقا، حيث "منذ العهدة الثانية للرئيس السابق، عبد العزيز بوتفليقة، تحوّل المال الفاسد إلى أداة حادّة وظفت في العملية السياسية، فكل عهدة من العهد الأربع المنقضية لبوتفليقة، شهدت الجزائر اصطفافا ماليا فاضحا مع هذا المرشح أو ذاك، وقد وقف الجزائريون في عام 2004 على تحطيم مجموع "بلانكي" الصاعد وسجن مالكه، لأنه لم يساهم في تمويل الحملة الانتخابية للعهدة الثانية لبوتفليقة، بل اختار الاصطفاف إلى جانب المرشح للرئاسيات حينها، علي بن فليس".(مسلم، 2019). فهذه الحالة تبين لنا أن الثقافة السياسية السائدة آنذاك هي ثقافة تقليدية تقوم على دعم مرشح دون غيره و بطرق غير شرعية، و أن من يساهم يعارض هذه الثقافة يتعرض للاقصاء و التهميش و السجن و غير ذلك.

و على هذا الأساس،"تحولت حادثة تحطيم مجمع "بلانكي"، إلى درس لأصحاب المال، وبات جميعهم رهن إشارة من شقيق الرئيس، السعيد بوتفليقة الموجود حاليا بالسجن العسكري بالبليدة، وأغدق الجميع الأموال ومن دون حساب على الحملة الانتخابية للعهدة الثالثة (2009-2014) كل حسب طموحه في التموقع، وكان علي حداد الأكثر سخاء، ولم يتخلف يسعد ربراب ومحيي الدين طحكوت وغيرهما، عن الركب، وتحول منتدى رؤساء المؤسسات، وكان يرأسه يومها، رضا حمياني، إلى الذراع المالية للعصابة، كما أسماها الحراك الشعبي(المرجع نفسه).

كما يمكن القول أنّ "درس تمويل العهدة الرابعة (2014-2019) كان قاسيا على كل من تمرد على شقيق الرئيس السابق، فقد دخل الجميع بيت الطاعة إلا من بقي خارج الدائرة الضيقة، وتوسعت قائمة أصحاب المال السياسي، وكبرت ثروات كل من ساهم في دعم العهدة الرابعة، بشكل فاحش بفعل تواطئهم مع السلطة السابقة، وتحول المال الفاسد إلى سيد القرار في الانتخابات المحلية والتشريعية الأخيرتين، حتى أن نجل الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني، جمال ولد عباس (المتابع في قضايا فساد عندما كان وزيرا للتضامن)، ضبط متلبسا ببيع المراتب الأولى في قوائم الحزب العتيد في

تشريعيات، لأصحاب الشكارة، وفر إلى الخارج ولم يعد إلى البلاد، إلا بعد أن تلقى ضمانات بعدم تعرضه للمتابعة القضائية".(المرجع نفسه)

و بناء على ما سبق ذكره نستطيع القول أن "هناك إحساسا عاما مشتركا بين كل الجزائريين على أنّ حجم الفساد السياسي والمالي في الجزائر بلغ مستويات قياسية. لدرجة أنه أصبح "موضة ونمط حياتي في الجزائر، حيث لا يستطيع أحد أن يقوم بشيء من دون الاستعانة بشبكات هؤلاء المفسدين، ويكفي أن نستدل هنا بتقرير منظمة الشفافية العالمية الذي صنف الجزائر في المرتبة 99 من 180 دولة في درجة الفساد"(بوقاعدة، 2012). فهذه الحالات التي تم ذكرها سابقا تعد عينة صغيرة لما كان المال الفاسد يفرضه على واقع الحياة السياسية و الاجتماعية في الجزائر، فالممارسات غير العقلانية للمسؤولين الفاسدين في الدولة من وزراء و برلمانيين و رجال أعمال أنتجت ثقافة سياسية قائمة على أن "أصحاب المال المنتخبون أغلبهم لا يحملون مشروعا أو برنامجا يدافعون عنه، وكل همهم خلال الفترة النيابية هو تعزيز مصالحهم وتوسيع مناطق نفوذهم" (المرجع نفسه).

و نتيجة لما آلت إليه هذه الأوضاع الخطيرةنجد رئيس الجمهورية الحالي, السيد عبد المجيد تبون, أكدعلى ضرورة محاربة المال الفاسد و إبعاده عن السياسة و إضفاء الشفافية في التسيير من "القاعدة الى القمة."وأوضح أن بناء الجزائر الجديدة يستدعي إضفاء الشفافية في التسيير "من القاعدة الى القمة, بما فيها الرئيس", قائلا أنّه "لا يزعجني أن تقوم المفتشية العامة للمالية بإجراء تفتيش على مستوى رئاسة الجمهورية, باعتباره أمرا طبيعيا"(وكالة الأنباء الجزائرية، 2020). فهذا التصريح يعد بمثابة ثقافة سياسية جديدة غير معهودة في السابق، و هي تعبير على أنه لا يوجد مؤسسة سياسية معينة تفرض منطقها على جميع المؤسسات الاخرى و كذا المجتمع بممارسات تسلطية المال الفاسد فيها هو المسيطر و المتحكم في القرارات العامة.

وشددرئيس الجمهورية في هذا الشأن بالقول: "نحن نعيش في جمهورية و ليس في مملكة وعلى الكل أن يخضع للمحاسبة داخل هذه الجمهورية في ظل احترام القانون".وفي معرض حديثه عن المال الفاسد, قال الرئيس تبون أن هذه الظاهرة التي تغلغلت مثل السرطان في أوساط المجتمع, ينبغي محاربتها, لافتا إلى أن القانون سيكون "بالمرصاد لكل يستعمل المال الفاسد".(المرجع نفسه)

و عملا بتطبيق القانون و نتيجة لتوفر إرادة سياسية نابعة من ثقافة سياسية داعمة للشفافية لجأت العدالة الجزائرية الى محاسبة المفسدين و الزج بهم في السجن، و مثال ذلك "استدعاء القضاء لرئيس

الوزراء السابق، أحمد أويحيى، ووزير المالية، محافظ البنك المركزي السابق، محمد لوكال.وتم وضع يسعد رباب، رئيس مجمع "سيفيتال"، أغنى رجل أعمال جزائري، قيد الحبس المؤقت.وتقدر ثروة ربرابثلاثة مليارات دولار، وهو مسيطر منذ سنوات طويلة على صناعة الزيت والسكر.كما تم توقيف ثلاثة رجال أعمال أشقاء من عائلة "كونيناف"، وإيداعهم الحبس المؤقت، رفقة ثمانية مسؤولين بوزارة الصناعة.وقبلهم، وضع الرئيس السابق لمنتدى رؤساء المؤسسات (أكبر منظمة رجال أعمال)، علي حداد، الممول الرئيس لحملات بوتفليقة الانتخابية، رهن الحبس المؤقت.وأعادت المحكمة العليا فتح ملف شركة "سوناطراك" الحكومية البترولية، واستدعت وزير الطاقة الأسبق، شكيب خليل، للمثول أمامها بتهم "تحويل الأموال للخارج، وإبرام صفقتين مخالفتين للقانون مع شركتين أجنبيتين.كذلك مثل اللواء عبد الغني هامل، قائد الشرطة السابق (2010-2018)، ونجله أمام القضاء، للتحقيق معهما في شبهات فساد.(ميموني، 2019).

يتضح لنا من خلال ما سبق ذكره أن الجزائر عانت كثيرا من سرطان المال الفاسد الذي جعل المصلحة الخاصة هي المسيطرة على صنع السياسات العامة، و قد خلقت هذه الحالة ثقافة سياسية متخلفة، أثرت سلبا على تنمية المجتمع و تطوير الاقتصاد، و جعلت نسق الدولة ككل بفواعله الرسمية و غير الرسمية خاضع لهذه الثقافة الهدامة.

3.متطلبات الحل:

لاشك أن متطلبات حل مشاكل المال الفاسد في الجزائر و تأثيراته على السلوك السياسي و الاجتماعي في الجزائر ليست بالشيء السهل، لكن من وجهة نظرنا نلاحظ أن أهم هذه المتطلبات تتمثل فيما يلي:

1.3. وجوب توفّر إرادة سياسية:

لاشك أن أهم عنصر ينبغي توفره لخلق ثقافة سياسية جديدة تراع مصلحة الوطن و تحافظ على المكتسبات العامة هي وجود إرادة سياسية في التغيير السّياسي الهادف لأنها هي السبيل لمحاربة "السياسات الاقتصادية التي أدت الى بروز طبقة من رجال الاعمال، الذين أخذو يقومون بأعمال أقرب الى أعمال السمسرة من الانتاج الفعلي. هذه السياسات التي كانت تضغط نحو خصخصة المرافق العامة و الصناعات

الاساسية، و الانفتاح الاقتصادي على الشركات الاجنبية. كما أنّ التحالف بين هذه الطبقة و الحكم أدى الى مأسسة الفساد"(جميل مطر و آخرون، 2011، ص19)

تعد الارادة السياسية وسيلة جد هامة لتحقيق حياة سياسية نزيهة و خالية من ممارسات المفسدين و قاتلي المبادرات الوطنية في الجزائر، لذلك يمكن القول أنها هي الشحنة و الطاقة التي تؤسس لأخلقة العمل السياسي في الجزائر، و على هذا الأساس نجد أن الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات (أمر رقم 21-01، 2021) الذي وقّعه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون مؤخرا يرمي إلى أخلقة الحياة السياسية وإبعاد المال عن العملية الانتخابية وتعزيز تواجد الشباب الجامعي والمرأة في المشهد السياسي.(المرجع نفسه)

و على هذا الأساس نجد أنّ لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون عزيمة في تغيير الاوضاع و خلق ثقافة سياسية جديدة تتماشى مع فكرة "فصل المال الفاسد على ممارسة السياسة في الجزائر، لذلك نلاحظ تأكيده على "ضرورة إبعاد المال بكل أشكاله، لاسيما الفاسد منه، عن العملية الانتخابية في كل مراحلها، تجسيدا لمبدأ تكافؤ الفرص والحظوظ بين المترشحين"، بالإضافة إلى "أخلقة الحياة السياسية بسد كل منافذ المحاولات أمام تلاعبات كرسها قانون الانتخابات السابق".(وكالة الانباء الجزائرية، 2021).

حين نلاحظ أنّ السيد رئيس الجمهوريةيشدد على "ضرورة الاعتماد على محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين من ولايات المترشحين نفسها من أجل مراقبة مالية دقيقة لمصادر التمويل" مع "التحديد الدقيق لمفهوم وعناصر ومراحل الحملة الانتخابية والابتعاد عن استغلال الأوضاع الاجتماعية للمواطنين أثناء الحملات الانتخابية في مظاهر تجاوزها وعي المواطنين"، داعيا إلى "مراجعة شرط سن ترشح الشباب ورفع حصته في الترشيحات ضمن القوائم الانتخابية إلى النصف بدل الثلث"(المرجع نفسه). فإن هذه الإجراءات توضح لنا عزم السلطة السياسية الراهنة على تجاوز ممارسات الماضي و الابتعاد عن ثقافة "أصحاب الشكارة" التي عرقلت مسيرة التنمية المجتمعية و زعزت ثقة المواطن بمؤسسات دولته.

2.3.تشجيع الشباب على ممارسة السّياسة و تقلّد المسؤوليات:يمكن القول "أن الشباب هم عماد كل أمة وأساسها، فهم قادة سفينة المجتمع نحو التقدم والتطور، ونبض الحياة في عروق الوطن، ونبراس الأمل المضيء، وبسمة المستقبل المنيرة، وأداة فعالة للبناء والتنمية. وحينما يغيب دور الشباب عن ساحة المجتمع أو يُساء ممارسته، تتسارع إلى الأمة بوادر الركود و تعبث بها أيادي الإنحطاط وتتوقف عجلة التقدم"(مجموعة خبراء، 2014)

و نظرا لهذا الدور الهام للشباب و من أجل تشجيع الشباب لاسيما خريجي الجامعة على الانخراط في الحياة السّياسية في الجزائر أمر رئيس الجمهورية ب"رفع حصة الشباب الجامعي إلى الثلث ضمن القوائم الانتخابية دعما للكفاءات الوطنية وخريجي الجامعات في كل ربوع الوطن"(وكالة الانباء الجزائرية، 2021).وحث على "تشجيع التمثيل النسوي في القوائم الانتخابية، بالمناصفة والمساواة لإلغاء نظام المحاصصة" مع "مراعاة التقسيم الإداري الجديد في توزيع المقاعد الانتخابية محليا ووطنيا ومراعاة شرط التوقيعات بالنسبة للمترشحين الأحرار والأحزاب السياسية" (المرجع نفسه).

من أجل إحداث تنمية متكاملة ومستدامة في الجزائر يتوجّب على كافة المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية "دراسة كيفية تحويل طاقات وابداعات الشباب الى عناصر انتاج ايجابية تخدم وتنمي المجتمع سياسيا، ثقافيا، اجتماعيا واقتصاديا"(مجموعة من الخبراء، 2014).

لكي نخرج مما نحن فيه نحتاج الى تغيير شامل يكون جوهره احترام عقل الانسان و محاولة اكتشاف العناصر المبدعة، و إعطائها الفرصة لتجديد فكر و ممارسات المجتمع (المسيري، 2010، ص63). فهذه العناصر المبدعة قوامها الشباب المتعلم و "الباحثين الذين لهم مستوى عال و راق من المعرفة و المقدرة على النقد و البحث، فهؤلاء هم الذين لهم استطاعة التغلب على النظام الفاسد، و يمكنهم البحث و الانتاج على الرغم من النظام و ليس بسببه"(المرجع نفسه).

و على هذا الأساس يمكن القول أن "عدم الاستثمار في هذا العنصر المنتج وتركه دون الرعاية المطلوبة سوف ينعكس سلبا على المجتمع وعلى هدف تحقيق التنمية. حيث أن تهميش طاقات الشباب وتركهم دون تمكين يحولهم ذلك إلى عناصر هدامة للتنمية في الحاضر والمستقبل. فلا يمكن لعملية الاصلاح والتنمية أن ترى النور دون العمل جديا على تمكين الشباب من خلال توظيف امكانياتهم وطاقاتهم واشراكهم في عملية صنع القرار. إن تمكين الشباب يجب أن يكون هدفا ووسيلة للإصلاح والتنمية (المرجع نفسه) في عهد الجزائر الجديدة.

3.3. تأسيس ثقافة سياسية جديدة تتماشى مع ثقافة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة: ممّا لا شك فيه " تُعدّ تكنولوجيات الاتصال الحديثة والمعلومات الرقمية مؤخّراً جزءاً لا يتجزّأ من حياتنا اليومية. إذ تحوّلت وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والتويتر لدى أكبر شريحة من أفراد المجتمعات العربية إلى ساحة واسعة لتبادل الآراء والمعلومات"(صباغ، 2019). فهذه الوسائل الجديدة على واقعنا هي

حتمية فرضتها البيئة العالمية على بيئتنا الداخلية، لذلك شئنا أم أبينا تؤثر فينا و في سلوكياتنا العامة و الخاصة، و بالتالي يتطلب من السلطة السياسية الراهنة استغلال هذه الوسائل التكنولوجية في عملية التثقيف و زيادة الوعي السياسي في المجتمع بما يخدم المصالح العامة و يحقق السياسات العامة برشد و عقلانية.

لقد " أضحت هذه الوسائل كالملح الذي لا يغيب عن الطعام حتى عند أولئك الأشخاص التي تعتقد أن القلم والقرطاس فوق الجميع ولا بديل لهما مهما كانت الظروف. بالتالي أصبح الجميع منشغلاً بتلك التقنيات الحديثة ومتابعاً للأخبار الإلكترونية والإبتكارات التكنولوجية مع البحث والتدقيق في أبسط جزئيّات تلك التكنولوجيات(المرجع نفسه).لذلك نلاحظ أن هذه الوسائل الجديدة بخصائصها الدقيقة و العالمية تقلل من حجم الفساد المالي و السياسي في الدولة، و ذلك لكونها تعتمد على سرعة الانتشار و كشف الممارسات البيروقراطية التقليدية بفيديوهات و معلومات قد تؤدي الى إثارة الرأي العام لها و محاربتها وفق ما تسمح به قوانين الجمهورية.

إن عالمنا الحالي يشهد طفرة نوعية من المتغيّرات الصاعِدة والواعِدة على مستوى هذه التكنولوجيات المعلوماتية والإتصالاتية الرقمية. إذ لا مجال اليوم لرسم الحدود بين الدول بحيث تحوّل عالمنا إلى مجرّد قرية رقمية وعلبة إلكترونية تربطها شبكة رقمية إتصالاتية تشمل الجميع من شركات وأفراد ومؤسّسات حكومية، عبر أجهزة الكومبيوتر والبرمجيات وغيرها من وسائل التواصل المباشر، وذلك في بضعة ثوان معدودة وكأن الجميع في غرفة واحدة(المرجع نفسه). فهذه النقلة التكنولوجية تساعد على خلق ثقافة سياسية جديدة تكشف مواقع الخلل في عملية التسيير العمومي، و طبيعة الخدمات العامة إتجاه المؤسسات و المجتمع.

.خاتمة:

في الختام يمكن القول أنّ المال الفاسد أفسد الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، و أدى الى بروز ثقافة سياسية سلبية لا تراع المصلحة العامة للمجتمع و مؤسسات الدولة، و بالتالي زعزعت هذه الثقافة ثقة المواطن بمؤسسات دولته، و جعلت العملية السياسية في مستوى لا يليق بحجم دولة الجزائر

داخلياو خارجيا. و عليه، نستخلص من خلال ما تناولناه في هذه الورقة البحثية أنّالمال الفاسد في الجزائر أنتج ثقافة سياسية ريعية و ساكنة أدت لتدهور الأوضاع العامة في نسق الدولة، حيث أدى هذا المال الفاسد الى تمييع القضايا السياسية و المجتمعية التي تهم تنمية الوطن، و جعلت خدمة مصلحة بعض العصب و الأفراد هي القضايا الجوهرية و ليس خدمة المصلحة العامة.

و على هذا الأساس يمكن القول أن الواقع الجزائري (قبل 22 فيفري 2019)سيطرت عليه ثقافة سياسية لم تراع مصلحة الوطن و المواطن، و إنما خدمت مصالح فئوية كرست التزوير و الكذب و تغليط الرأي العام لخدمة مصالحها الشخصية، و يعد هذا من أهم الدوافع التي جعلت الجزائريين يحتجون سلميا في الشوارع لتغيير هذه السلوكيات، و هذا ما عبر عنه الحراك الشعبي المبارك الذي بدأ بتاريخ 22 فيفري 2019، و أدى لتغييرات هامة على مستوى مؤسسات الدولة و على مستوى ذهنية علاقة الترابط بين الحاكم و المحكوم في الجزائر.

كما أننا توصّلنا في هذه الورقة البحثية على أن الثقافة السياسية السائدة في الواقع الجزائري لا يمكن تغييرها إلاّ بتفعيل عناصر التغيير السياسي السليم ، و ذلك من خلال وجود إرادة سياسية فعلية داعمة لذلك و كذا إعادة الاعتبار لبعض الفواعل غير الرسمية و جعلها من وسائل التغيير السياسي الهادف مثل تشجيع فئة الشباب الجامعي لممارسة النشاط السياسي و تقلد المسؤوليات و مسايرة تكنولوجيا الاعلام و الاتصال الجديدة في تطوراتها و تغييراتها الداخلية و الخارجية.

- **قائمة المراجع:**

- المسيري عبد الوهاب، **الثقافة و المنهج** حوارات . تحرير سوزان حرفي، ط02، دمشق: دار الفكر، 2010.

- جميل مطر و آخرون، **رياح التغيير في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011
- مجموعة خبراء، **دور الشباب العربي في التنمية المجتمعية**. المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2014.
- رؤى لؤي عبد الله، "الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات". **المجلة السياسية و الدولية**، 2017 ص 1111.
- شحماط مراد و جصاص لبنى، "التنمية السياسية: مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (تصدر عن مركز درسات الوحدة العربية بلبنان)، العدد 38، ربيع 2013.
- حلواني فادية المليح، "تقرير عن الملتقى الدولي الثاني لمخبر العلوم السياسية الحديثة تحت عنوان: التغير السياسي في ظل الراهن الدولي: الرهانات و التحديات"، ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (تصدر عن مركز درسات الوحدة العربية بلبنان)، العدد 40، خريف 2013.
- ناجي صادق شراب، "المال و السياسة"، **صحيفة الخليج**. تصدر في الامارات العربية المتحدة ، 26 يناير 2019.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17،**أمر رقم 21-01** مؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.
- موقع المصطبة،"تعريف المال و أهميته و أنواعه"، تاريخ الزيارة: 2021/03/20، على الرابط الالكتروني التالي:https://cutt.us/fXDkv
- وكالة الانباء الجزائرية، "ضرورة محاربة المال الفاسد واضفاء الشفافية على التسيير"، 21 /09/ 2020، على الرابط الإلكتروني التالي:https://cutt.us/sDtt6

- عبد الحميد بن محمد، "هل يفسد المال السياسي مصداقية الانتخابات؟"، **شبكة الجزيرة الاعلامية** ، تقارير و حوارات الجزائر، 2017/03/24، على الرابط الالكتروني التالي:https://cutt.us/0hP9J
- مسلم محمد، "سجن الحراش تحول إلى أغنى تجمع لرجال الأعمالضربة قاصمة لأصحاب المال الفاسد!"، **الشروق اليومي**، 2019/06/11، على الرابط الالكتروني التالي:https://cutt.us/pCsPY
- بوقاعدة توفيق، "المال الفاسد يهدد نزاهة الانتخابات البرلمانية الجزائرية"، 2012/04/19، على الرابط الالكتروني التالي: https://p.dw.com/p/14g3k
- ميموني عباس، "تحقيقات الفساد بالجزائر..مخاوف و مطالب (تقرير)القضاء ينفذ حملة تحقيقات واسعة في شبهات فساد مع رجال أعمال ومسؤولين شغلوا مناصب سياسية وأمنية"، 2019/04/30، على الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/v0LDb
- وكالة الانباء الجزائرية، "المصادقة على مشروع أمر يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات "، 07 /03/ 2021، على الرابط الالكتروني التالي: https://www.aps.dz/ar/algerie/103133-2021-03-07-18-07-12
- صباغ فؤاد، "تأثيرات تكنولوجيات الإتصال والمعلومات على المجتمعات العربية"، 7 أيار 2019، على الرابط الالكتروني التالي: https://cutt.us/8hKNh
- Transparency International France,DICTIONNAIRE DE LA CORRUPTION, 13/03/2021. In: https://transparency-france.org/actu/definition-corruption/#.YJNAx9VKjIX